الأمم المتحدة

A/C.2/58/SR.33

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

Distr.: General
2 March 2004
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثالثة والثلاثين

المعقودة بالمقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد روبنهايمر (نائب الرئيس) .....(جنوب أفريقيا)

المحتويات

البند ١٠٤ من جدول الأعمال متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

(أ) متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

(ب) الحوار الرفيع المستوى لتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza، وفي نسخة موحدة من المحضر.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

03-60821 (A)

في غياب السيد شودري (بنغلاديش) تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد روبنهايمر (جنوب أفريقيا)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

البند ١٠٤ من جدول الأعمال متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

(أ) متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

(ب) الحوار الرفيع المستوى لتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (A/58/3 (الجزءان الأول والثاني)، A/58/77-E/2003/62، A/58/77/Add.1-E/2003/62/Add.1، A/58/77/Add.2-E/2003/62/Add.2، A/58/216، A/58/436، A/58/413، A/58/437 و A/58/542)

١ - **السيد أنوار شودري** (الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية النامية الصغيرة) في معرض التعليق على تقرير الأمين العام (A/58/216): قال إنه في ضوء نتيجة الحوار الرفيع المستوى لتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية بأن المعدل المُسقَط حالياً للتنفيذ لم يُسفر على نحو جيد عن تحقيق التزامات مونتيري، فإن الأمر بحاجة إلى اهتمام خاص يولى للاحتياجات الخاصة لأفريقيا ولأقل البلدان نمواً وللدول الجزرية النامية الصغيرة والبلدان النامية غير الساحلية. وفي ضوء تَوَسُّع العولمة، ظلت أقل البلدان نمواً بالذات معّرضةً لتأثير الأحداث الخارجية بل أنها تتحمل العبء الرئيسي للانكماش الاقتصادي العالمي برغم الجهود الواسعة النطاق التي بذلتها من أجل إصلاح سياساتها المحلية.

٢ - واسترعى الانتباه بشكل خاص إلى الفقرات ٩١ إلى ٩٤ من التقرير وقال إن الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية لاحظ أن قواعد المنشأ المتشددة وتعقيد الإجراءات المستندية وغير ذلك من الممارسات أدت إلى تقليل الدرجة التي يمكن لأقل البلدان نموا أن تفيد بها من المخططات التفضيلية فضلاً عن أن مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية الحالية ما زالت أبعد ما تكون عن تلك التي يحتاج إليها أمر بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية كما أن غالبية البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً لا تُشارك في ثمار التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر. ثم أن التأخير في العمل بالإجراءات الكافية الكفيلة بتخفيف الديون عن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون يؤدي إلى المزيد من إصابة أقل البلدان نمواً بالإعاقة.

٣ - بل إن أفضل جهود أقل البلدان نمواً لتحسين مناخ الاستثمار وجذْب المزيد من التدفقات الكبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر لا تزال قاصرة في غياب دعم من شركائها الإنمائيين. وفي ظل المناخ الاقتصادي الحالي الذي ضاعف من صعوبة قيام هذه البلدان بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، تزداد أهمية اعتمادها على المساعدة الإنمائية الرسمية في جهودها الإنمائية وجهودها الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٤ - وأوضح أن المساعدة المالية والتقنية اللازمة لتنفيذ الالتزامات المُتَعَهَّد بها في برامج عمل بروكسل وألماني وبربادوس فيما يتعلق بالفئات الثلاث المستضعفة من البلدان سوف تُساير جدول الأعمال الدولي الطموح الوارد في توافق آراء مونتيري وإعلان الألفية. وفي صميم هذه الجهود تتمثل الحاجة إلى شراكة حقيقية فيما بين جميع الأطراف صاحبة المصلحة. ثم أعرب عن الأمل في أن يؤدي التركيز على أقل البلدان نمواً في الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٤ إلى توليد الدعم الدولي الإضافي الذي تدعو الحاجة الماسة إليه بالنسبة لتلك

البلدان. وقال إن المناقشات التي تجري في الاجتماعات السنوية للمجلس مع مؤسسات بريتون وودز وخاصة فيما يتعلق بتمويل التنمية لا بُد وأن تُشَدِّد بصورة خاصة على شواغل أقل البلدان نمواً.

٥ - **السيد دي رو خاس** (القائم بعمل رئيس مكتب التمويل لأغراض التنمية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال إن مكتب التمويل لأغراض التنمية تم إنشاؤه عملاً بقرار الجمعية العامة ٥٧/٢٧٣ لكي يعمل، في جملة أمور، بوصفه جهة التنسيق في الأمانة العامة للأمم المتحدة من أجل المتابعة الشاملة لتنفيذ نتيجة مؤتمر مونتيري ولدعم وتيسير مشاركة جميع أصحاب المصلحة ولكي يُبقي قيد الاستعراض الإجراءات المتخذة على الأصعدة شتى من أجل متابعة المؤتمر المذكور. وبرغم الحجم المتواضع لموظفي المكتب، إلا أنه كان قادراً على الاضطلاع بمهامه ومسؤولياته سواء فيما يتعلق بالسياسات أو بـ ''إشراك الأطراف المتعددة صاحبة المصلحة'' ومع ذلك فلم يكن الأمر سهلاً ميسورا.

٦ - وحَث الوفود على تعزيز دعم المكتب سواء من ناحية السياسات أو ناحية الميزانية مع تقديم المزيد من المساهمات إلى الصندوق الاستئماني لتمويل التنمية التابع للأمين العام، الذي أتاح للمكتب أن يتبنى عقد حلقات دراسية ومجموعات بحثية وأن يدعم مشاركة الوفود وممثلي المجتمع المدني من البلدان النامية في كبرى الفعاليات المتعلقة بالتمويل لأغراض التنمية. وفي هذا الخصوص فهو يرحب بالمساهمة السخية المقدمة مؤخراً من حكومة الولايات المتحدة إلى الصندوق الاستئماني. على أن المهم بالنسبة للمكتب هو أن يتلقى توجيهاً سياسياً من جانب الدول الأعضاء فيما يتعلق بمجالات أولوياتها.

٧ - وفي معرض إشارته إلى مشاركة أمانة الأمم المتحدة في الحوار الدولي المعني بالضرائب وهو آلية تعاون بين الأمانات تلقى تعزيزاً من جانب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، قال إن المشاركة سوف تكلف الأمم المتحدة ما يصل إلى ٢٠ ألف دولار من أجل دعم الهياكل الأساسية. وأوضح أن مكتبه لم يشعر أن من الملائم تَكَبُّد هذه التكاليف مضيفاً القول بأن مسألة التعاون الدولي في مجال الضرائب ولا سيما البُعد الحكومي الدولي الذي تنطوي عليه ما زالت مطروحة للنقاش في سياق عملية متابعة تمويل التنمية. أما الهيئة المتبنية للموضوع فهي منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حيث لا تشارك بعض الدول أعضاء الأمم المتحدة. وخَلُصَ إلى القول بأن اقتراح الأمانة العامة بالمشاركة بصفة ''مراقب'' لا يدفع أموالاً لقي الرفض. وعليه فالتوجيه أمر أكثر من مُرَحَّب به في هذه المسألة من جانب الدول الأعضاء.

٨ - **السيد بن مَلُّوك** (المغرب): تَكَلَّم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقال إن تمويل التنمية هو أحد المسائل الجوهرية التي ينجم عنها أثر كبير على التنمية وبينما يتحمل كل بلدٍ أساساً المسؤولية عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية، فمما يؤسَف له أن الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الجسورة التي تضطلع بها بلدان الجنوب ضمن سياق دولي صعب بصفة خاصة، لم تُفد من الدعم المتوقع من جانب بلدان الشمال. وثَمَّة مسألة أخرى مازالت موضع انشغال وتتمثل في انخفاض معدل تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية برغم جهود تلك البلدان التي تبذلها لتحسين مناخ الأعمال التجارية ووضع الأطر التشريعية والتنظيمية على صعيدها من أجل اجتذاب التدفقات المالية ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر. والحاصل أن هذه الاستثمارات تتركز في عدد محدود من البلدان في حين أن أغلبية البلدان

النامية لم تتلق بالفعل ما يكفي من التدفقات الاستثمارية للتعويض عن رؤوس الأموال التي خرجت منها.

٩ - وفي ضوء إمكانية أن تظل التجارة الدولية قاطرة للنمو الاقتصادي والتنمية، تُمَثِّل بنود خطة الدوحة خطوة مهمة إلى الأمام لأنها وضعت التنمية في صميم المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وفي أعقاب فشل مؤتمر كانكون، يتعين على المجتمع الدولي ،وخاصة البلدان المتقدمة، بناء توافق بين الآراء من شأنه تلبية المطالب المشروعة للبلدان النامية لإنشاء نظام تجاري عادل ومنصف وقابل للتنبؤ ومتعدد الأطراف وغير تمييزي. ويمكن تحقيق ذلك من خلال التزام تَتَعَهَّد به البلدان المتقدمة لإلغاء التعريفات والحواجز الجمركية وخفض المعونات الزراعية. كما حَثَّ المجتمع الدولي على زيادة حجم المساعدة الإجمالية الرسمية التي تمثل مصدراً رئيسياً لتمويل السياسات الاقتصادية والاجتماعية في كثير من البلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نمواً. وأكد أن من دواعي القلق أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تمثل سوى ٢٣, في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المتقدمة أي أنها تقصر كثيراً عن نسبة الـ ٠,٧ في المائة المستهدفة. وفي هذا الشأن وَجَّه الشكر إلى الحكومات التي اتخذت أو على وشك أن تتخذ، تدابير للوصول إلى هذا الهدف.

١٠ - وأوضح أنه لا سبيل إلى انطلاقة حقيقة لبلدان الجنوب دون تخفيف عبء ديونها بشكل عام مع إلغاء ديون أقل البلدان نمواً مما يتيح لها الإفادة الأمثل من مواردها المالية في العمل نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ثم أعرب عن الترحيب بالجهود المبذولة في إطار مبادرة تخفيف العبء عن كاهل البلدان النامية الفقيرة المثقلة بالديون رغم أنه لم يفد من تدابير تخفيف الديون سوى ٨ من البلدان المرشحة البالغ عددها ٤٢ بلداً مما يدعو إلى الأخذ بالمرونة لمساعدة البلدان على تلبية شروط الأهلية وعلى معالجة مسألة الديون الخارجية لجميع البلدان النامية.

١١ - وفيما يتعلق بالمشاكل المنهجية، فإن المزيد من تجانس النُظم النقدية والمالية والتجارية الدولية يُساعد على إقامة ''بنية'' تخدم المجتمع الدولي بأسره. وثَمَّة دور قيادي أمام صندوق النقد الدولي يؤديه في ضمان استقرار الاقتصاد العالمي. حيث من الأهمية بصفة خاصة أن يرصد الصندوق السياسات التي تتبعها البلدان الصناعية في مجال الاقتصاد الكلي، إذ أن ثَمَّة أثراً هائلاً ينجم عنها بالنسبة للاقتصاد العالمي وبالنسبة للبلدان النامية بصفة خاصة. وإذا ما كان الهدف هو دمجها ضمن الاقتصاد العالمي، تحتاج البلدان النامية إلى تيسير سُبُل حصولها على التمويل الخارجي على أساس شروط مواتية ومن ثَمّ فإن مجموعة الـ ٧٧ والصين تُناشد مرة أخرى تخصيص حقوق السحب الخاصة لأغراض التنمية.

١٢ - وأعرب عن تأييد تلك البلدان لجهود البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لالتماس وسائل زيادة مشاركة البلدان النامية في عمليات صُنع القرار على صعيدهما. ومع ذلك فمما يؤسف له أنه لم يُحرَز تقدم في استعراض الهيكل الرأسمالي وحساب المساهمات المقدرة في المؤسستين المذكورتين في حين أن ذلك هو السبيل الوحيد الذي يحول بين المشاركة وبين التأثير سلباً على اقتصادات البلدان النامية.

١٣ - وشَدَّد على ضرورة أن يعمل المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المتقدمة على تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في إطار توافق آراء مونتيري وقرار الجمعية العامة ٥٧/٢٧٠ باء بحيث يمكن لبلدان الجنوب أن تُشارك في عملية العولمة. ولهذه الغاية فمن الضروري صياغة استراتيجية تمويل للتنمية تُراعي جميع الجوانب ذات الصلة من توافق آراء مونتيري، فمثل هذا النَهج يشمل تعزيز بناء القدرات في البلدان النامية وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وتنفيذ تعهدات الدوحة،

ودعم الاتساق بين السياسات النقدية والمالية الدولية وفعالية مشاركة البلدان النامية في المؤسسات المالية الدولية، وتقوية المنظمات المالية الإقليمية، وتوثيق التعاون الدولي في المجالات الضريبية بما في ذلك تعزيز مكانة فريق الخبراء المخصص للتعاون الدولي في المسائل الضريبية وإنشاء آليات متابعة فيما يتعلق بتمويل التنمية.

١٤ - وأوضح أن مثل هذه التدابير تشكل استجابة بناءه إزاء تحديات النمو والتنمية ودليلاً على مبادئ الشراكة وتقاسم المسؤولية والتضامن. ونَبَّه إلى الأهمية الخاصة التي تتسم بها مسألة آليات متابعة مونتيري معرباً عن الأمل في أن تتعاون جميع البلدان في تحقيق هدف تقييم تلك الآليات على النحو المطلوب في القرار ٢٧٠/٥٧ باء.

١٥ - **السيد برناردیني** (إيطاليا): تَكَلَّم باسم الاتحاد الأوروبي والدول المنضمة وهي إستونيا وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا والبلدان المنتسبة بلغاريا وتركيا ورومانيا فقال إن الاتحاد الأوروبي عَقَدَ آمالاً عريضة على الحوار الرفيع المستوى لأن تنفيذ توافق آراء مونتيري أمر جوهري بالنسبة لتحقيق الأهداف الإنمائية الدولية. وفي آذار/مارس ٢٠٠٢، اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي التزامات برشلونة في هذا الشأن، وقد ورد وصف حالة تنفيذها في الوثيقة A/58/529 وسوف تصدر تقارير مرحلية أخرى في هذا الشأن.

١٦ - وأوضح أن قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ باء بدا في أعين الكثيرين وكأنه يحصر الحوار الرفيع المستوى ضمن نطاق ضيق للغاية ومن ثَمّ سيتعين على الجمعية العامة أن تُراعي الدروس المستفادة من أجل استخدام أمثل للفرص التي تُتيحها مثل هذه الفعاليات. وأوضح أن الاتحاد الأوروبي ينظر نظرة إيجابية إلى الحوار باعتبار أنه أعاد تأكيد توافق آراء مونتيري. ومن العناصر الإيجابية بصفة خاصة مشاركة الأمم المتحدة مع مؤسسات بريتون وودز. كما جاءت العملية التحضيرية لمؤتمر مونتيري لتدلل بالفعل على الإمكانات التي ينطوي عليها مثل هذا الحوار وهو أمر ينبغي مواصلته. ثم أعرب عن الترحيب بمشاركة منظمة التجارة العالمية التي ينبغي أن تزداد فعاليتها في عملية مونتيري مستقبلاً بحيث تواكب اهتمام الدول الأعضاء بمسألة التجارة العالمية. كما أن مشاركة المجتمع المدني وقطاع التجارة والأعمال أمر موضع ترحيب بدوره وإن كان الموقف يحتاج إلى المزيد من أجل دعم الحوار مع تلك الأطراف.

١٧ - ومضى يقول إن الحوار الرفيع المستوى أكد على أن كل بلدٍ مسؤول أساساً عن تنميته الاقتصادية، وأعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بالتزام كثير من البلدان النامية باعتماد سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي مؤكدا من جديد دور القطاع الخاص كقوة دافعة للتنمية. وفي هذا السياق، يؤكد الاتحاد مجدداً دعمه الكامل للشراكة الاقتصادية الجديدة لتنمية أفريقيا. وأوضح كذلك أن توافق آراء مونتيري يُسفر عن نتائج عملية: زيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية وتنسيق السياسات ومواءمة الإجراءات وتحرير وتخليص المعونات من الشروط وشن الحرب على الفساد. ومع ذلك فما برحت مسألة التواؤم أمراً في صميم جدول أعمال تمويل التنمية فضلاً عن أن زيادة الفرص التجارية ما برحت من الأهمية بمكان.

١٨ - ثم أعرب عن الأسف العميق الذي يُساور الاتحاد الأوروبي إزاء فشل مؤتمر كانكون في تحقيق تقدم واسع النطاق، وإن كان الاتحاد ما زال مقتنعاً بأن مزيجاً من التعاون الإنمائي وزيادة تحرير التجارة العالمية أمر جوهري لبلوغ الأهداف الإنمائية الرئيسية. وعلى ذلك ينبغي استئناف المفاوضات التي تتم في إطار منظمة التجارة العالمية بأسرع ما

يمكن وأن تدلل جميع الأطراف على العزم والمرونة اللذين يحتاجهما الوفاء بالتزامات الدوحة.

١٩ - وقد أعلن الاتحاد الأوروبي عزمه على أن يتجاوز هدف مبادرة تخفيف عبء الديون عن كاهل البلدان النامية الفقيرة المثقلة بالديون فيقدم نسبة ١٠٠ في المائة من التخفيف الثنائي لموعد ما قبل القطع المحدد بالنسبة لجميع المطالبات المُستَحَقَة على بلدان مبادرة تخفيف الديون المذكورة أعلاه. وهو يَحُث جميع الدائنين والمدينين على تقديم حصتهم من التخفيف في الديون الثنائية والتمويل المتعدد الأطراف للمبادرة المذكورة مع استعداده للمناقشة مع مؤسسات بريتون وودز وغيرها من المانحين بشأن التغيرات في طريقة حساب المتطلبات الزائدة عند نقطة الاكتمال للبلدان التي تُعَد ديونها فوق الاحتمال.

٢٠ - وفيما تستمر متابعة مؤتمر مونتيري، ينبغي اتخاذ أسباب الحَيطة بصورة خاصة لدى انعقاد اجتماع الربيع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية بما يتسنى معه تَجَنُّب التداخل مع الحوار الرفيع المستوى. وخَلُصَ إلى إعلان التزام الاتحاد الأوروبي باستمرار الحوار مع الوفود الأخرى وجميع الأطراف صاحبة المصلحة من أجل تحقيق التزامات مونتيري.

٢١ - **السيد بالاريسو** (بيرو): تَكَلَّم باسم مجموعة ريو فقال إن تقرير الأمين العام يوضح أن الأمر ما زال يقتضي الكثير من أجل الوفاء بالتزامات توافق آراء مونتيري. وثَمَّة إحصائية تُلَخِّص الحالة وهي أن النقل الصافي للموارد المالية كان سلبياً بالنسبة إلى البلدان النامية للسنة السابعة على التوالي. وقد نجم عن صعوبة البيئة الدولية أثر في غاية القسوة لأمريكا اللاتينية حيث سيقل الناتج المحلي الإجمالي للفرد في عام ٢٠٠٣ بنسبة ٢ في المائة عما كان عليه في عام ١٩٩٧ مما يُشَكِّل سادس ''سنة ضائعة''. ورغم أن بلدان مجموعة ريو أحرزت من جانبها تقدماً نحو الوفاء بالتزامات مونتيري بل إن أمريكا اللاتينية قامت بدورها بالفعل، إلا أنها لم تنعم لا بالبيئة الخارجية ولا بالموارد التي تكفل تمويل تنميتها.

٢٢ - وفيما أعاد توافق آراء مونتيري التأكيد على ضرورة إجراء إصلاحات داخلية في البلدان النامية فلا بُد من التماس الحلول لأزمة ديونها الخارجية. وتُسَلِّم مجموعة ريو بمساهمة الأمم المتحدة في هذا الشأن. وفي ضوء أهمية الاستقرار في الاقتصاد الدولي فإن رصد سياسات الاقتصاد الكلي لجميع البلدان أعضاء صندوق النقد الدولي ينبغي أن يكون فعالاً قدر الإمكان مع إيلاء اهتمام خاص بالدول التي تُمارس نفوذاً أقوى على الاقتصاد الدولي. وشَدَّد على ضرورة أن تكون البنية المالية للتنمية أكثر ديمقراطية من خلال توسيع مشاركة البلدان النامية في المؤسسات المالية الدولية. وبما أن التجارة هي قاطرة التنمية لا بُد أن يُتاح للبلدان النامية سُبُل وصول أفضل إلى الأسواق مع إزالة العقبات التي تصادفها التجارة. وعليه ينبغي أن تتضمن المفاوضات التي تتم تحت إشراف منظمة التجارة العالمية عنصراً إنمائياً.

٢٣ - ومضى يقول إن مشاركة جميع الأطراف في الحوار الرفيع المستوى تأتي كدلالة واضحة على الدور المحوري للأمم المتحدة. وقد سَلَّم الحوار بنقطتين غاية في الأهمية وهما: أن الأمم المتحدة لا بُد وأن تؤدي الدور المحوري وأن تقوم بتحسين أعمالها في مجال التنسيق طبقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق، كما أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي لا بُد وأن يُصبح منتدى لتنسيق السياسات الدولية المتعلقة بالتمويل والتجارة والتنمية كعنصر أساسي من عناصر متابعة مونتيري.

٢٤ - وانتهى إلى التأكيد على ضرورة دعم الأدوات القائمة لمتابعة التزامات مونتيري كما ينبغي أن تظل مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية وجميع

الأطراف الأخرى صاحبة المصلحة مشارِكة في العملية. وفي هذا الصدد، يجب تحسين الاستعدادات المتخذة للاجتماعات السنوية للمجلس مع المؤسسات المالية والتجارية الدولية وأيضاً لعقد الحوار نصف السنوي الرفيع المستوى.

٢٥ - **السيد سيف** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن حكومته تؤيد المتابعة تأييداً عميقاً ولكنها تشعر بالقلق إزاء معدل التنفيذ، وأن الهيئات الحكومية الدولية أمضت مرحلة زمنية أطول مما ينبغي في التحاور حول معنى عملية مونتيري وحول الأهمية النسبية للمصادر المختلفة للتمويل الإنمائي. وفي حين إنه يمكن اتباع نهجٍ أكثر جديَّة لتحديد ما هو الإجراء اللازم اتخاذه على الصعيد الوطني بما يكفل فعالية التنفيذ. كما أن الهيئات المختلفة لمنظومة الأمم المتحدة تستطيع أن تؤدي دوراً جوهرياً في دعم جهود البلدان النامية في تعبئة الموارد. وعلى ذلك فلا غنى عن تَحَوُّلٍ ملموس في أنشطة التعاون التقني لمنظومة الأمم المتحدة بما يصب في صالح تعبئة هذه الموارد على الصُعُد الوطنية.

٢٦ - وأشار إلى عدد من الأنشطة في مقدمتها تنظيم منتديات لعقد مشاورات، وتحديد سُبُل تنشيط الاستثمار الخاص بما من شأنه أن يزيد من تعزيز أعمال مكتب التمويل من أجل التنمية. وبالإضافة إلى ذلك ينبغي للأمم المتحدة أن تدعم، دون أن لا تحل، محل المبادرات التي تتخذها المنظمات الأخرى المتعددة الأطراف في تعزيز الحوار بشأن قضايا مُحَدَّدة.

٢٧ - وأوضح أن حكومته دَلَّلت على التزامها إزاء عملية مونتيري في الآونة الأخيرة من خلال إطلاق حساب تحدي الألفية المتوقع أن يُساعد البلدان على تحسين سياساتها وممارساتها من خلال دعم أنظمتها القانونية واستثماراتها في مجالات الصحة والتعليم والزراعة وهذه المبادرة تُسَلِّم بأن التنمية لا بُد أساساً أن تأتي من الداخل ولا توهب من الخارج.

٢٨ - ولاحظ أن حالات التضخم وأوجه العجز في الميزانية تم تخفيضها في معظم البلدان النامية، وأن عملية الخصخصة تتقدم وجهود مكافحة الفساد وأساليب الحُكم الرشيد تزداد رسوخاً. ومن شأن الاستثمار الأجنبي المباشر أن يواصل الزيادة إذا ما واصلت البلدان النامية خلق مناخ ملائم للاستثمار الأجنبي.

٢٩ - ومن الواضح أن تحرير التجارة ما زال إمكانية لم يُستَفَد منها بعد بالنسبة إلى البلدان النامية وعليها أن تَبذُل مزيداً من الجُهد للإفادة من تجميع الموارد الكبيرة والمتنَوِّعَة المتاحة من أجل التنمية. وقد تطرَّق بعض المشاركين في الحوار الرفيع المستوى إلى الحديث عن نقل صاف سلبي للموارد من البلدان النامية كدليل على قصور التدفقات، إلا أن هذه التجميعات تُمَثِّل عدداً من العناصر الإيجابية فضلا عن أن مواصلة التركيز على هذا المؤشر يصرف الانتباه عما ينبغي التركيز عليه كمجالات للأولوية ألا وهي المدخرات المحلية وحسن استخدام الفُرص التجارية والاستثمارية وفعالية استخدام المعونة.

٣٠ - **السيد لوفالد** (النرويج): أعرب عن ارتياح وفده الخاص لأن الموائد الوزارية المستديرة دَعَّمت عملية مونتيري من خلال تيسير أوجه التبادل الصريحة للآراء وإرسال رسائل مهمة لجميع الأطراف صاحبة المصلحة، ونَبَّه إلى ضرورة أن يبدي المجتمع الدولي إرادة سياسية صادقة لكي يفي بالالتزامات المُتَعَهَّد بها في المؤتمر الدولي.

٣١ - وأوضح أن جميع الأطراف تُشارك في مسؤولية التصدي لاتجاه حالات النقل الصافي للموارد المالية إلى الخارج من البلدان النامية. كما أعرب عن استعداد النرويج لأن يتم رصد خطواتها وأن تُقَدِّم تقارير عن دورها في تنفيذ

الهدف رقم ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية ،موضحاً أنها اتخذت بالفعل تدابير لتمويل التنمية من خلال زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، كما أن عمليات التخفيف المتسارعة من وطأة الديون ما بَرِحَت على الطريق حيث تَم تخصيص نسبة ٠,٩٤ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لعام ٢٠٠٤ لأغراض المساعدة الإنمائية الرسمية. وعندما تفتح النرويج أسواقها أمام السلع والخدمات من البلدان النامية فإنما تسعى إلى تعميق التزامها بجعل المفاوضات الدائرة حالياً في إطار منظمة التجارة العالمية جولة إنمائية بحق. وأكد على أن جميع البلدان لها مصلحة مشتركة في قيام نظام تجاري متعدد الأطراف يتميز بالقوة ويستند إلى القواعد، ومن ثَمّ فليس من المرغوب به أن يتعرض النظام التجاري للتقويض من خلال تَحَوُّل نحو الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية. ثم أعرب عن أسف النرويج العميق إزاء الفشل في التوصل إلى نتائج إيجابية لدى انعقاد المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية، وقال إن النرويج ستبذل قُصَاراها لكي تعود بالمفاوضات إلى المسار الصحيح.

٣٢ - وأكد على ضرورة تعزيز الوصول الرسمي إلى الأسواق من خلال تدابير المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة وبناء القدرات. وهذا مجال وَسَّعَت فيه النرويج مساعداتها على مدار السنوات الأخيرة. ومن منطلق قناعتها بأهمية التواؤم في صياغة وتنسيق السياسات بين منظمة التجارة العالمية ومؤسسة بريتون وودز ومنظومة الأمم المتحدة، تُرَحِّب النرويج بالاقتراح الذي يقضي بأن تُعِد الأمم المتحدة تقريراً عن اتساق السياسات على المستويات الوطنية والدولية وهي تؤيد الجهود الرامية إلى تعزيز صوت ومشاركة البلدان النامية في المؤسسات المالية.

٣٣ - وأوضح أن توافق آراء مونتيري لن يحقق نتائج ملموسة إلا إذا ما نهضت البلدان النامية نفسها إلى أداء نصيبها من المسؤولية ومن ذلك مثلاً ما يتحقق بخلق بيئة تمكين على الصُعد الوطنية وتعزيز سُبُل الحُكم وسيادة القانون واتباع السياسات السليمة في مجال الاقتصاد الكلي فضلاً عن تعزيز المبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

٣٤ - **السيد فاليرا** (المكسيك): أعرب عن موافقته على أن مشاركة جميع الأطراف صاحبة المصلحة المعنية في الحوار الرفيع المستوى دَلَّلَت على أن المجتمع الدولي حازم من حيث دعمه لتنفيذ الالتزامات المُتَعَهَّد بها في إطار توافق آراء مونتيري. وقال إن المناقشات مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية وفي إطار الحوار الرفيع المستوى المعقود مؤخراً أكدت سلامتها بوصفها آلية فعالة لمتابعة المؤتمر الدولي كما أعرب عن اقتناع المكسيك بالحاجة إلى أن تعكف جميع الأطراف صاحبة المصلحة على التدارس العميق لسُبُل تعريف وترشيد تلك الآلية.

٣٥ - ومن القضايا ذات الأهمية المُلِحَّة للغاية بالنسبة للبلدان النامية ضرورة تحقيق تقدم ملموس في المفاوضات التجارية الدولية وتنفيذ برنامج عمل الدوحة؛ لأن الافتقار إلى تقدم في مجال التجارة يُمَثِّل بالنسبة للكثيرين عقبة رئيسية تحول دون بلوغ أهداف وغايات إعلان الألفية. ولهذه الغاية تُناشد المكسيك جميع البلدان أن تُعَزِّز التجارة الحرة، كما تدعو أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى تجديد التزاماتهم إزاء خطة الدوحة وإلى المشاركة البَنَّاءة في حوار مفتوح في الجولة المقبلة للمفاوضات التجارية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

٣٦ - ثم أكد مشاركة المكسيك الرأي الذي تقول به معظم الدول الأعضاء بأن آلية المتابعة للمؤتمر الدولي لا بُد وأن تُرَكِّز على رصد وتعزيز التحالفات لتنفيذ الاتفاقات والالتزامات المعتمدة بواسطة المؤتمر. وخَلُصَ إلى الإعراب عن تأييد وفده للتوصية الصادرة عن رئيس الجمعية العامة فيما يتعلق بطرح المبادئ التوجيهية لتقييم واستعراض التقدم

وتحديد المشاكل ومجالات الأولوية وتشجيع آليات التعاون الجديدة من أجل التعجيل بتنفيذ الالتزامات المعتمدة في مونتيري وضمان فعاليتها.

رفِعَت الجلسة الساعة ١٦/٣٥.